

لوبلوغ فورين بوليسي: الجزائر في اليمن و سيط سلام ام طرف في العدوان؟؟

بدأت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها الإقليميون غير المستقرين منذ سنوات حربا في اليمن لسحق "تمرد الحوثيين" أما بالنسبة للسعوديين وأعضاء مجلس التعاون الخليجي الآخرين، فقد عرفت النكسات المهينة والنكبات غير المتوقعة أحداث القتال التي دامت طويلا في اليمن.

وقد أطلق الحوثيون صواريخ مباشرة على المملكة. ودمر التحالف الذي تقوده السعودية على بعد 40 ميلا من مكة. وقد أبرزت هذه الهجمات، بالإضافة إلى توغل الحوثيين في جنوب المملكة العربية السعودية، كيف كان من الأسهل بكثير لدول الخليج العربي أن تبدأ هذه الحملة العسكرية أكثر مما كانت عليه لإنهاء تمرد الحوثيين واستعادة حكومة اليمن المعترف بها دوليا. وكانت الحرب مكلفة أيضا من الناحية الاقتصادية حيث أن السعوديين ينفقون 6 مليارات دولار في الشهر في اليمن، مما يسرع من استنفاد خزائن المملكة بسبب انخفاض أسعار النفط ضغط على الرياض لتنفيذ تدابير التقشف.

وفي هذا السياق، أفادت التقارير أن مجلس التعاون الخليجي قد توجه إلى الجزائر للمساعدة في اليمن. وفي الشهر الماضي، اتصلت نواب وزير الدفاع السعودية ونائب وزير الدفاع الجزائري بنظرائهم الجزائريين بطلب من الجزائر نشر "عملية حفظ سلام" في اليمن. وقال دبلوماسي جزائري ان حكومته ردت على انها "ستنظر في الاقتراح لكن في الوقت الراهن فان الشعور العام هو رفض". وعلى الرغم من رفض الحكومة الجزائرية امكانية تدخل القوات المسلحة الجزائرية في العمليات العسكرية في اليمن، من جهته، قال وزير الشؤون الخارجية رمضان لعامرة ان الجزائر ربما "تقدم الدعم اللوجستي".

وباعتبارها دولة عربية كبيرة وغنية بالنفط وذات خبرة عسكرية جيدة ومدربة جيدا، قد تظهر الجزائر على الأقل على الورق لتكون بلدا مثاليا لمساعدة الرياض والدوحة على تحقيق أهدافهما في اليمن. ولكن بعد فشلها في جلب الجزائر الى المجلس في آذار / مارس الماضي، ستواجه دول الخليج العربي وقتنا صعبا يقنع الدولة الواقعة في شمال افريقيا بالانضمام الى ائتلافها في اليمن.

ثلاثة أسباب للارتقاء الجزائري

إن الركيزة الأساسية لنهج الجزائر في الشؤون الدولية، المتأصلة في نضال بلد شمال أفريقيا من أجل

الاستقلال عن الحكم الفرنسي، هي عدم التدخل في شؤون الدول الأجنبية. وكثيرا ما ميزت الجزائر الجزائر عن غيرها من الدول العربية، وأحيانا وضعتها على خلاف مع الغرب. وفي مارس الماضي، لم يكن قرار الجزائر بالخروج من الحرب التي تدعمها الولايات المتحدة في اليمن سوى مثال واحد على صفوف الجزائر مع الدول العربية وحلفائها الغربيين في أوقات الأزمات الدولية.

في عام 2013، كانت الجزائر مترددة في دعم الحملة العسكرية الفرنسية ("سيرفال سيرفال") في شمال مالي، بدلا من ذلك اختارت تأمين حدودها في حين تقدم خدماتها كوسيط بين الفصائل المتحاربة في البلاد. خلال انتفاضات "الربيع العربي" في عام 2011، عارضت الجزائر تدخل الناتو / دول مجلس التعاون الخليجي في ليبيا خلال الثورة المناهضة للقذافي، حيث سعت دون جدوى إلى أن يتفاوض الاتحاد الأفريقي على حل دبلوماسي للأزمة. وعلى الرغم من معارضتها بشدة لغزو صدام للكويت في عام 1990، دعمت الجزائر بغداد في حرب الخليج الأولى عندما دعمت مجموعة متنوعة من الدول العربية تحرير الولايات المتحدة بقيادة الكويت في العام التالي. في التفكير الجزائري، الأزمة اليمنية الحالية هي واحدة من أجل شعب البلاد لحلها، وليس الدول العربية الأخرى. وبعد فترة وجيزة من إطلاق السعوديين حملتهم في اليمن، قال لعمامة إن "استعادة الاستقرار والأمن في اليمن لن يكون ممكنا إلا من خلال الالتزام بالحوار الوطني". بالإضافة إلى ذلك، منذ منتصف عام 2014، أضر انخفاض أسعار النفط بالصحة الاقتصادية في شمال أفريقيا، مما أجبر الحكومة على إدارة عجز تجاري وخفض الإعانات الحكومية. إن ذكريات الأزمة الاقتصادية 1986-1988 - وتداعيات أعمال الشعب القاتلة في العاصمة والمراكز الحضرية الأخرى التي سبقت الحرب الأهلية في البلاد في التسعينات - تتعزز بثبات في الذاكرة الجماعية الجزائرية، مما يثير مخاوف جدية بشأن قدرة الحكومة على التعامل مع تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية. ويركز عضو منظمة أوبك على استقرارها الداخلي، حيث تتفاقم مخاطر الإحباط داخل سكانها من خلال تدابير تقشف تجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للمتوسط الجزائري الذي يترك الشؤون الخارجية، بما في ذلك اليمن، أقل أولوية.

وعلاوة على ذلك، كما تجد الجزائر نفسها في ضغط مالي أكبر في هذه الحقبة من النفط رخيصة، لديها القليل من الشهية للاستثمار في حرب في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية. ومن المؤكد أن تأمين التدفق الحر للتجارة عبر باب المنذب له أهمية بالنسبة لدول المنطقة الغنية بالنفط والغاز. غير أن التهديدات الإقليمية الأخرى مثل الاضطرابات في ليبيا ومالي والنيجر تدفع المسؤولين في الجزائر إلى معالجة هذه الأزمات الأمنية عبر منطقتي المغرب العربي والساحل، التي يخشون أن تؤثر سلبا على انتقال الجزائر إلى عهد ما بعد عبد العزيز بوتفليقة. في الواقع، على الرغم من أن الجزائر قد خرجت كمنارة للاستقرار منذ "العقد الأسود" في التسعينات من القرن الماضي، إلا أن الهجوم الذي وقع في مصنع أميناس في يناير / كانون الثاني 2013 أكد على تعرضه للمتطرفين الذين اكتسبوا نفوذا في الدول الفاشلة / الفاشلة المتاخمة للجزائر، وهي شبكات متطورة عبر الحدود تعمل عبر الحدود التي يسهل اختراقها

والتي تفصل بين بعض أكثر بلدان العالم فقرا ومياها .

وأخيرا، والأهم من ذلك، أن شراكة الجزائر مع إيران تتعمق. ومن المرجح أن يؤدي هذا المتغير الجزائر إلى الامتناع عن الالتزام بالحرب التي تفوقها السعودية في اليمن في العام الماضي نظرا للعواقب الجيوسياسية والجيوسكتارية ودورها في التنافس السعودي الإيراني على الهيمنة الإقليمية.

أفضل صديق لإيران في المغرب العربي

في الفترة من 1979 إلى 1991، كانت العلاقات الجزائرية الإيرانية إيجابية للغاية. وقد رحبت قيادة دولة شمال افريقيا بترقية آية الله روح الله الخميني الى السلطة. ومن الناحية الإيديولوجية، وجهت الثورة الإيرانية عام 1979، التي شكلتها إلى حد كبير مقاومة للتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، نداء إلى نظام ما بعد الاستقلال في الجزائر، الذي دعم الحركات الاشتراكية والمضادة للإمبريالية والثورية طوال الحرب الباردة من كوبا وفلسطين ، ونيكاراغوا إلى الكونغو وفيتنام والصحراء الغربية.

وفي كانون الثاني / يناير 1981، ساعدت الجزائر بشكل مشهور على ضمان الإفراج عن الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين كرهائن في إيران، مما أسفر عن اتفاقات الجزائر. وطوال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، ظلت الجزائر محايدة وعرضت التوسط لتسوية. غير أن العلاقات بين الجزائر وطهران عانت في التسعينات من مرة عندما عانى المسؤولون الجزائريون من أن الجمهورية الإسلامية ترعى الموجة الوحشية من الإرهاب السلفي الجهادي الذي يعاني منه البلد الواقع في شمال أفريقيا طوال هذا العقد. وأدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين عامي 1992 و 2000.

ومع ذلك، منذ أن أعادت الجزائر وإيران علاقاتها قبل 16 عاما، عملت الدولتان على تعزيز شراكتهما. عندما زار الرئيس الإيراني آنذاك محمود أحمددي نجاد الجزائر في عام 2007 أعلن أن "إيران مصممة على إزالة جميع العقبات" لتعزيز العلاقات بين الجزائر وطهران. وفي العام التالي، تضاعفت التجارة الثنائية لتصل إلى 50 مليون دولار، وأعلنت الحكومتان عن نية تطوير مصنع مشترك للإسمنت في الجزائر بقيمة 300 مليون دولار. وفي عام 2009، ناقش مسؤولو الجزائر وطهران توسيع نطاق التعاون في القطاع المصرفي وزيادة الاستثمار المتبادل. وفي أيار / مايو، اجتمعت وزارتا البلدين للحديث عن تعميق تعاونهما في قطاعات مختلفة من بينها الزراعة والسيارات والبناء والطاقة والبتروكيماويات قبل التوقيع على 15 اتفاقية للقيام بذلك. وذكرت صحيفة ايران ديلي ان وزير التجارة طهران اعلن انه "لا توجد قيود على التعاون بين الشركات الإيرانية والجزائرية".

وهذه العلاقة الثنائية المتنامية لها أبعاد جيوسياسية فضلا عن أبعاد اقتصادية. في السنوات الأخيرة، أبرز الجزائريون صفوفهم الفاصلة مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بطهران. وفي نهاية المطاف، فإن استقلال الجزائر النسبي عن المدار الجيوسياسي لدول مجلس التعاون الخليجي ينبع إلى حد كبير من التاريخ الفريد للثروة والموارد

الطبيعية في البلاد. وباعتبارها عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وهي ثالث أكبر منتج ومصدر للنفط الخام في أفريقيا، وهي أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي في القارة، فقد نجحت الجزائر في مقاومة الضغوط المالية من دول الخليج العربي. وعلى النقيض من الدول الأفريقية الأفقر، التي جاءت مؤخرا إلى السعوديين للحصول على مساعدة اقتصادية، ووافقت بدورها على التوافق مع الرياض في مواجهة الجمهورية الإسلامية، لم تتعرض الجزائر لضغوط اقتصادية كما تحذو حذوها. وعلى غرار ليبيا القذافي، التي رفضت تاريخيا إخماد دول الخليج العربي والحفاظ على علاقات لائقة شاملة مع طهران على الرغم من بعض الاحتكاك، أدت هذه الديناميكية نفسها أحيانا إلى درجة من التوتر بين الجزائر وزملائها من الدول العربية السنية.

أو على سبيل المثال، خلال مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012، الذي استضافته المملكة العربية السعودية، إلا أن الجزائر وإيران عارضتا استبعاد سوريا. وكانت الجزائر هي الدولة العربية السنية الوحيدة التي اختارت التحالف السعودي الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب الذي أعلنه ولي العهد الامير محمد بن سلمان في كانون الاول / ديسمبر لتوحيد الدول الإسلامية ضد توسيع النفوذ الإيراني / الشيعي وصعود الاسلاميين السنة والجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش أو داعش). وعلى الرغم من تعاون الجزائر مع الدول العربية السنية الأخرى لمواجهة داعش، فإن الدولة الواقعة في شمال أفريقيا ترفض الانضمام إلى العربية التي تقودها السعودية ضد إيران.

وفي هذا العام، عندما زار وزير الصناعة والألغام الجزائري العاصمة الإيرانية، رجب "بخطه العمل الشاملة المشتركة التي حلت الدول العربية السنية في الخليج، وكذلك إسرائيل، التي يخشى قادتها من الآثار الجيوسياسية المترتبة على إعادة دخول إيران إلى والاقتصاد العالمي، وذوبان الجليد الجزئي في العلاقات بين واشنطن وطهران. قبل عشرة أشهر، قطعت الجزائر صفوفها مع المملكة العربية السعودية والبحرين، فضلا عن الدول الإسلامية السنية الأخرى في أفريقيا (جزر القمر وجيبوتي والصومال والسودان) من خلال الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد هدم سفارة المملكة العربية السعودية في طهران والقنصلية في مشهد ردا على تنفيذ الشيخ نمر باقر النمر في الأول من كانون الثاني / يناير. في حالة سوريا، حيث يقا تل النظام المدعوم من إيران أعدائه الإسلاميين السنيين والقطريين المدعومين لمدة خمس سنوات، فإن القيادة في الجزائر تنظر إلى الصراع من خلال عدسة فريدة من نوعها. إن الجزائر، شأنها في ذلك شأن مصر وليبيا وسوريا، لديها تاريخ من سجن وقتل وتعذيب أعضاء الفصائل الإسلامية. خوفا من الجهاديين السلفيين على غرار أولئك الذين امتدوا الدماء عبر الجزائر خلال التسعينات، لم تكن الجزائر مهتمة بدعم جهود الرياض والدوحة للإطاحة بنظام البعثيين العلمانيين في سوريا. واليوم، فإن الجزائر، التي لا يوجد فيها تقريبا مواطنون شيعة، ولكنها تتمتع بعلاقات إيجابية مع طهران، ترى تهديدا أكثر خطورة من المتطرفين الإسلاميين السنة من إيران وحلفائها الشيعة / العلويين / الزائديين في العالم العربي. أن الجزائر، على النقيض من معظم الدول العربية السنية،

لم تعين حزب الـ اللبناني منظمة إرهابية تؤكد كذلك هذه النقطة.

جسر دبلوماسي؟

وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن ينضم إلى الحملة العسكرية ضد الحوثيين، فإن الجزائر يمكن أن تكون مفيدة كوسيط محتمل بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ليس فقط في مواجهة اليمن ولكن أيضا في أجزاء أخرى من المنطقة. وطالما ترتفع حدة التوترات بين الرياض وطهران، فإنها لن تغير مسارها في اليمن، أو في العراق وسوريا. إن استمرار المملكة العربية السعودية وحروب إيران الخطيرة بالوكالة في هذه الدول سيمكن القوات المتطرفة من مواصلة استغلال وملاء الفراغات.

وبما أن الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي وإيران يخشون جميعا تهديدا مشتركا من داعش وغيرهم من المتطرفين، فقد يكون من الأفضل للمصالح الوطنية السعودية والقطرية أن تتعامل مع الجزائر بشكل مختلف. وبدلا من البحث عن الأذى والدبابات الجزائرية على الأرض في اليمن، يمكن أن تنظر حكومات الخليج هذه في استكشاف إمكانات الجزائر للعمل كوسيط إقليمي. وفي كانون الثاني / يناير، وبعد اندلاع السياج الدبلوماسي السعودي الإيراني مباشرة، اصدرت وزارة الخارجية الجزائرية البيان التالي: "تحت الجزائر القيادة السياسية لكلا البلدين على ضبط النفس لتجنب المزيد من التدهور في الوضع الذي سيكون له عواقب سلبية خطيرة على كلا البلدين وعلى المستوى الاقليمي في سياق جيوسياسي وامني حساس جدا".

وباعتبارها عضوا في جامعة الدول العربية في وضع جيد وشريك لإيران، يمكن للجزائر أن تستخدم "حيادها" في التنافس الجيوسي الطائفي السعودي الإيراني لمساعدة الرياض وطهران على بدء حوار ضروري يهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين السنة والشيعة المسلمين وإيجاد حلول للأزمات الإقليمية. ومن غير المحتمل أن تشارك الجزائر عسكريا في مستنقع دموي يبدو أنه لا نهاية له يعاني من الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية. ولذلك، فإن السعوديين والقطريين من الأفضل أن يخدموا معاملة الجزائر كجسر دبلوماسي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية.

المصدر